وأصبح جبل صغرو موقعاً استراتيجياً من الناحية العسكرية أكثر من الناحية الاقتصادية.

عندما وصلت القوات الفرنسية، وفرسان التهامي الأگلاوي إلى واد دادس ودرعة وتُدغة (1929 ـ 1932) طبقوا الحصار الاقتصادي على إِلْمشان وأيت خباش ومنعوهم من الوصول إلى الأسواق المجاورة حيث يتبادلون ويبيعون سلعهم من الأنعام والأصواف مقابل الحبوب والمواد الضرورية لهم. (بومالن، تينغير، تازارين).

كان الهدف من ذلك استخدام الضغط الاقتصادي وإضعاف قوات ومعنويات قبائل صَغْرو بغية الوصول إلى استسلامها دون مقاومة (خريف 1932). وكانت نتائج هذا الحصار وخيمة وبليغة لكون جبل صغرو لا ينتج الكميات الضرورية لعيش سكانه من المواد الأساسية (الحبوب). ولما علم الجنرال هوري Huré بوقع سياسة الحصار الاقتصادي ضد إِلْمشان (مفرده إِلْمش) وتعني الخيمة المنسوجة من شعر الماعز أو الصوف الأسود ـ وقد تكون لها علاقة بالتصنيف الخلدوني لصنهاجة التي ينتمي إليها أيت عطا (أهل الوبر). أرسل إلى شيخ إِلْمشان عسُّو بَسْلام رسالة يحثه فيها على أن يعلن استسلام قبيلته دون مقاومة ودخولها تحت طاعة المخزن دون شروط. لكن زعيم أيت عطا أجاب حامل الرسالة بقوله "على الذي كتب هذا أن يأتي ليأخذ الجواب".

ورغم كل الاستعدادات العسكرية من الجهة الفرنسية وضخامة جيوشها التي بلغت أكثر من ثمانين ألف مقاتل مجهزين بأحدث الأسلحة ومعززين بالطيران الحربي ومؤطرين من طرف أشهر الجنرالات المعروفين آنذاك بتجربتهم الحربية سواء في أوربا أو في المستعمرات مثل كاترو وجيرو وهوري والعقيد بورنازيل إضافة إلى فرسان ومقاتلي التهامي الأگلاوي والقبائل الخاضعة له، فإن أيت عطا رفضوا الخضوع والاستسلام في وقت لم يتجاوز عدد مقاتليهم اثني عشر ألفاً بين فارس (وهم قلة) وراجل. كما أن القبائل العطاوية المجاورة لهم دخلت نهائيا في إطار السلطة الجديدة وتخلت عن تحالفاتها الدموية والمصلحية (طاضا) مما جعل من صغرو في خريف سنة 1932 وشتاء سنة 1933 شبه جزيرة وسط محيط معاد. ولن ينفع أهلها إلاَّ معرفتهم بأساليب حرب العصابات وراء الخطوط الأمامية للعدو. كما أن معرفتهم الدقيقة بالمجال الطبيعي ساهمت في التشبث بروح المقاومة والجهاد دفاعاً عن مجالهم القبلي والحضاري. وقد كان بذلك سكان صغرو آخر من دافع بالسلاح ضد كل سلطة غير شرعية ودخيلة رغم الظروف الغير المواتية. (انظر بَسْلام).

رواية شفوية، عن بعض المسنين والمشاركين في هذه المعركة.

A. Guillaume, *Les Berbères* ; C. Spillmann, *Les Aït Atta* ; J. D'Esme, *Bournazel* ; A. Huré, *La pacification du Maroc : dernière étape, 1931 - 1934* ; D. Hart, *Assu ù Bâ Slam, Les Africains*, T. V.

محمد أوجامع

البوگافري، هناك بوگافريون متعددون برزوا على الساحة السياسية في الشمال أيام الحسن الأول، ولعبوا أدوارا مهمة كقواد وأمناء، وتميز بعضهم بالاخلاص في تطبيق سياسة المخزن القاضية بالسهر على الحدود وخاصة مليلة، ومحاربة تهريب الماشية إلى الجزائر المحتلة. ومعلوم أن بني بوگافر تعد جزءا من قلعية الكبرى الموزعة من الوجهة الادارية إلى خمسة أقسام، كل واحد يدعى الخُمُس، وهو بمثابة قبيلة، فهناك خمس بني شكر، قائده في هذه الفترة محمد بن الهادي الشكري، وخمس مزوجة قائده لحسن بن محمد المزوجي، وخمس الگعدة يديره حَمُّ بن محمد بن الحسين الفَكْلاني، ثم الخضر بن محمد من بعده، وعلى خمس بني بويفْرور القائد حميدة بن شلال.

وتعد مساحة أرض بني بوگافر أصغر مساحات باقي الأخماس، وهي ممتدة بين أراضي بني شكر، مما يلي الشرق، نقطة اللقاء بين الحدين مدينة غساسة الأثرية ومصب واد كرط من جهة الغرب. أغلب أراضيهامن تلك الجهة تمثلها هضبة سوق الثلاثاء وامتداد كثبان سمَّار الساحلية. وتشرف على أراضي بني بوگافر الداخلية الممتدة على طول منخفض يجري فيه واد بُوحَوا (بوحمزة الحالي)، فرقة جواوة التي يحكمها القائد المختار ألغم، وذلك من جهة الجنوب الشرقي، كما تُطل عليها قرية أغيل أمَطْغَر (مطغرة) من فرقة بني فَكْلان الداخلة ضمن خمس الگعدة.

كان خمس بني بوگافر مؤلفا من ثلاث فرق، مثلما هو اليوم، نوردها بالتقديرات السكانية التي صرح بها أمينها محمد بن الحاج محمد العادگ، آتي الترجمة :

- إحْبْصاتْن : عدد سكانها 600 نسمة
- إمهيّاتْن : " " 400 نسمة
- بُوحـوَا : " " 100 نسمة

ولا شك أن المداشر الحالية المكوِّنة لكل فرقة من الفرق الثلاث هي نفسها التي كانت موجودة آنذاك، بناء على ما بينته المراجع الإسبانية العائدة إلى بداية القرن الحالي. وبهذا يمكن لنا تفسير فرقة إحْبْصاتن على رأس الفرق من حيث عدد السكان إذ أنها تألفت من ستة مداشر (إعزّانن، أولاد عمر أُحَبْص، إفران وَرُويْ، إشمْلالْن، تَغْدمـيّة، سمّار)، بينما تشكلت فرقة إمهيّاتن (مهاية) من خمسة مداشر (بوحمزة، يَفَسُّور، إعْزْراتْن، إحْنناتْن، بَجُّوا) فبعدد سكانها البالغ أربعمائة ساكن احتلت المرتبة الثانية. أما فرقة بوحواً فهي أصغرها آنذاك وإلى اليوم، لأنها مكونة من ثلاثة مداشر فقط. (زرْوُرَة، أولاد أُحمُّو، تمزْرينْت).

وسنلخص تاريخ هذه المنطقة على عهد الحسن الأول من خلال تراجم خمسة من القواد والأمناء البوگافريين.

البوگافري، عمر بن **محمد** العادگ، تولى منصب أمين خمس بني بوگافر مكان والده. المتوفى في 5 ذي القعدة عام 26/1304 يوليوز 1887 وذلك بواسطة أمين مزوجة الفقير ميمون بن المختار الفرخاني.

عمل عمر بن محمد العادگ إلى جانب القائد عمر بن

موسى البوگافري منذ البداية إلى أن انتهى عمله بانتهاء مهمة القائد المذكور بعد شوال 1306/يونيه 1889. والظاهر أن العلاقات بين القائد والأمين البوگافريين كانت هادئة، على خلاف ما لوحظ من عادة توتر العلاقات بين العمال والأمناء. ويبدو انسجام تلك العلاقة حينما رفضت قرية إعزّانَن، التابعة لفرقة إحَبْصاتَن أداء ما وجب عليها من التكاليف المخزنية، بحجة المساواة بين الفقراء والأغنياء في المقادير المطلوبة. فلم تبد منه أي معارضة في الوقت الذي طلب فيه عمر بن موسى المدد العسكري من قائد إدالة قلعية آنذاك مبارك بن الطاهر الرحماني (25 ربيع الثاني عام 1306) للزحف نحو القرية.

وشهد عمر بن محمد العادگ إلى جانب قائد بني بوگافر دخول القبيلة في سلسلة من الاضطرابات ضد حاكمها وقائد إدالة قلعية، حينما رفضت الفرق الثلاث تقديم نصيبها الواجب عليها من رجالها ضمن المساهمة المطلوبة من قلعية في حركة الحسن الأول إلى الغرب، مثلما هو مبين في ترجمة البوگافري عمر بن موسى. وكان رفض بني بوگافر لتلك المساهمة، واعتذار الأمين عمر بن محمد العادگ عن التوجه إلى الغرب من أسباب عزله، وتولية أخيه محمد مكانه. وذلك بعد شوال عام 1306 / 1688.

وثائق خ. ح ؛ ضابط الأمور الوطنية بالمنطقة الخليفية : 99.

البوگافري، عمر بن **موسى**، قائد بني بوگافر، ومنافس محمد بن العربي البوگافري، أثناء نزاع هذا الأخير مع الأمين محمد العادگ البوگافري، حسبما هو آت في ترجمة كل منهما. يظهر أنه استغل ذلك النزاع ليقدم على محاولة شخصية للتوصل إلى غرضه، بناء على ما أخبر به مبارك بن علي الدّوبلالي، رئيس إدالة قلعية منذ بداية عام 1883/1301. إذ أنه أخبر في 23 رمضان من نفس السنة بتردد الرجل عليه، طالباً سعيه لتوليته على بني بوگافر، وعلى استعداده لتقديم قدر من المال هدية.

وسرعان ما نقلت تلك الرغبة إلى الحسن الأول. وعلم بها محمد الأمراني، قائد الحركة الموجهة إلى قلعية بمجرد حلوله بقصبة سلوان يوم 28 رمضان من نفس السنة. وهذا هو ما يفسر سبق محمد الأمراني إلي اقتراح عمر بن موسى على الوفد البوگافري، المكون من الأمين محمد العادگ ومن معه من الأعيان والأشياخ، حين جاء إلى لقائه بمخيم الگعدة، طالبا إبعاد محمد بن العربي.

تبين لمحمد الأمراني مما شرحه الوفد أن طلب العزل صادر فقط من ثلثي بني بوگافر، أي من فرقتي بوحَوَاً وإمْهياتن. أما الثلث الباقي المتمثل في فرقة إحبْصاتَن فقد فضل الاستمرار مع قائد بني بوگافر السابق. وبتلك البيانات كتب محمد الأمراني إلى السلطان، مما ترتب عنه تعيين عمر بن موسى على الفرقتين المواليتين للأمين العادگ. وقد تأكد تعيينه بصدور ظهير 16 شوال عام 1301.

يظهر أن أحوال بني بوگافر الناتجة عن التقسيم لم يكتب لها الاستقرار. سواء لمصالح هذا الطرف أو ذاك، إذ أن النزاعات عادت إلى تعكير أجوائها، بالاقتتال الذي جرى بين أنصار عمر بن موسى والأمين محمد العادگ من جهة (بوحواً وإمْهياتن) وأتباع محمد بن العربي (إحَبْصاتن) من جهة ثانية.

وعلمنا من جهة أخرى بامتناع خمس بني بوگافر عن أداء ما بذمتهم من الواجبات المخزنية (4 جمادى الأولى 1303)، مما دفع عمر بن موسى إلى طلب المدد العسكري من قائد إدالة جنادة فرخانة مبارك بن علي الدويلالي. وسرعان ما زحف هذا الأخير بعسكر وقوات قواد قلعية جميعهم لإعادة المتمردين إلى الجادة والصواب.

وتأزمت وضعية عمر بن موسى بمجرد رفض خمس بني بوگافر المساهمة برجاله المحاربين في الحركة التي طلبها السلطان من قلعية، أثناء اعتزامه التوجه نحو الغرب. وبلغ النصيب المطلوب من قلعية آنذاك 1.300 محارب. فإذا كان التقسيم متساوياً على الأقسام الخمسة يكون نصيب بني بوگافر 260 محارباً. وكان على القائد عمر أن يقدم 174 منهم، وقد جعل ذلك الرفض كلا من القائد وأمينه عمر بن الحاج محمد العادگ خلف والده يعتذران للسلطان عن اللحاق بباقي عمال قلعية المشاركين في الحركة (7 شوال 1306).

وفي غالب الاعتقاد أن السلطان لم يغفر لبني بوگافر وقائدها مثل ذلك التأخير عن تلبية دعوته، ففرض على الخمس ذعيرة قوية، ثم عزل عمر بن موسى، ليلحق الخمس بإيالة حمان السعيدي، كبير المحلة المخزنية، الوارد على قلعية يوم 4 رمضان 1307/24 أبريل 1890.

وثائق خ. ح ؛ كنانيش خ. ح ؛ ضابط الأمور الوطنية بالمنطقة الخليفية، 92.

البوگافري، محمد العادگ، من فرقة بُوحواً أول من نعرف من أمناء مخزن الحسن الأول بخمس بني بوگافر. أبرزت ذلك مراسلة مؤرخة في 26 جمادى الثانية عام 1300/4 ماي 1883 متعلقة بإجماع أمناء قلعية الخمس على اتهام عمال القبيلة بتهريب الماشية والأبقار خاصة إلى الجزائر المحتلة. لذلك نرى أن انخراطه في السلك المخزني كان قبل ذلك دون تحديد. وسيستمر في نفس المهمة مع القائد محمد بن العربي البوگافري إلى أن يتم عزل هذا الأخير عن فرقتي بوحواً وإمهياتن فيتابع هو عمله مع قائد الفرقتين الجديد الحاج عمر بن موسى البوگافري السابق الذكر إلى حين وفاته يوم 5 ذي القعدة 1304/25 يوليوز 1887.

لم يكن محمد العادگ من هواة المراسلة المخزنية، وأغلب الأخبار عنه جاءتنا من المشاركة في مراسلات أمناء قلعية إلى الحسن الأول. وهذا يعود بالطبع إلى الحجم الصغير الذي كانت تمثله مشاكل بني بوگافر، وارتباط تلك المشاكل بالجاري آنذاك بالقبيلة.

ولما كانت العلاقات بين العمال والأمناء على غير مايرام دائما، نتيجة التنازع على الاختصاصات المالية، وكون كل طرف كان عينا على الطرف الآخر، فان تضامن محمد العادگ مع باقي الأمناء بارز من خلال المراسلات، وأول ما نعرف مما شغل باله، مسألة تفاحش تهريب الماشية خاصة الأبقار إلى الجزائر المحتلة، وهو موضوع سيحرك الحسن الأول إلى البحث فيه وتوبيخ العمال وكبير المحلة بقلعية آنذاك الطالب حميدة الشرگي على تساهله وغفلته بحثاعن إيقاف هذا الخطر وسد ثغراته.

وحسب رسالة مؤرخة في 26 جمادى الثانية عام 1300، فإن تهريب الأبقار كان قد بدأ قبل هذا الوقت، ولكن قائد كبدانة المشهور عمر هرفوف توصل إلى الحد منه، إذ أن أراضي قبيلته كانت ممر الماشية إلى الحدود الجزائرية الساحلية المجاورة لها. و بوفاة عمر هرفوف تفاحشت المسألة على يد عمداء العمال، "حتى لم تبق ماشية في قلعية ولا بناحية الريف والغرب" حسبما جاء في المراسلة.

لم تكن مهام الأمناء بقلعية مقتصرة فقط على ما وكل إليهم النظر فيه من الشؤون المالية وما اتصل بذلك من استقامة أمور القبيلة، بل إن المخزن حرص دائما على إشراكهم فيما يقوم من مشاكل الحدود مع مليلة المحتلة. وهذا هو ما استدعى انتداب محمد العادگ للمساهمة في حل ما ترتب عن حوادث كان من ورائها رجال من مزوجة وبني شكر. وأولى المراسلات التي دعته إلي المشاركة تحمل تاريخ 26 رجب 2/1300 يونيه 1883 قصد الفصل في دعاوي الحدود المسجلة آنذاك.

وأهم ما يميز فترة تولية الأمين محمد العادگ، فيما يخص علاقته بقائد خمس بني گافر محمد بن العربي، هو وقوفه الصارم ضد المس برجاله، مهما كانت الأسباب، مما سبق تفصيله في ترجمة القائد المذكور. ونضيف إلى ذلك أن محمد العادگ تمكن من جمع أنصار عديدين من البوگافريين كانوا أغلب سكان الخمس، سيما من فرقة بوحوا وإمهياتن. وتبين في الأخير أن الأغلبية الساحقة كانت في صف المعارضة معه. وبفضل ذلك تمكن من انتزاع الفرقتين السابقتين من نفوذ محمد بن العربي وجعلهما في يد القائد عمر بن موسى البوگافري ابتداء من 16 شوال عام 1300. وكان محمد العادگ وراء القبض على عامل بني بوگافر بمساعدة ولديه عمر ومحمد. وهذان توليا الأمانة بعد وفاته يوم 5 قعدة 1304.

وثائق خ. ح ؛ *كنانيش خ. ح* 12/351 ؛ 27/352 ؛ 25/353. 28. 135. 162 ؛ 96/348. 120 ؛ *وثائق خاصة*، الطويلي ؛ *ضابط الأمور الوطنية للمنطقة الخليفية* : 99.

البوگافري، محمد بن **العربي**، من مدشر بُوحواً أيضاً، أولُ من نعرف من قواد خمس بني بوگافر في ظل النظام الإداري التعددي، المطبق داخل القبيلة الواحدة. وأغلبُ الاعتقاد أن محمد بن العربي من القواد الأوائل، إن لم يكن أولهم، الذين خلفوا القائد المختار ألْغَم الجواوي على بني بوگافر، قائد قبيلة قلعية كلها منذ عام 1874/1291، إذ أننا وجدناه يمارس مهامه في 9 شوال 4/1298 شتنبر 1881، بمناسبة الدعوة السلطانية الموجهة إليه وإلى جاره المختار ألْغَم قصد إصلاح ذات البين بين جماعات بني سعيد المتنازعة : جماعتا محمد أقْشيش السعيدي والمرابط محمد أَحَضْرِي، ضد جماعة الأمين الحاج بوزيان السعيدي.

حكم القائد محمد بن العربي البوگافري خلال الفترة الممتدة ما قبل شوال 1298 ـ وما بعد رجب 1330. وبتقييم هذه الفترة نشير إلى العناصر التالية :

مشكل الحدود مع مليلة : من المعلوم أن الإسبان المحتلين للمدينة منذ عام 1497/903 حققوا آخر توسع للحدود المرتبطة بأرض قبيلة بني شكر ومزوجة وعلى حسابهما سنة 1859/1276، بناءً على الاتفاق الذي أبرموه مع السلطان محمد بن عبدالرحمن في بداية حكمه. وبلغت تلك الحدود إلى الوضع الذي لا تزال عليه اليوم. ونشير بالذات مما يهمنا إلى نقطة الحدود بفرخانة، في جانبها الغربي. فهي تقف عند مبنى قبة سيدي ورياش لتحولَّ اتجاهها نحو الشمال مخترقة خانق واد المدور، ومدشر إحَجيونْ (حجِّيوة أيضا) وهذه النقطة هي الممر المتصل بمليلَة، وهو نفسه المتجه إلى بني بوگافر، عبر وادي المدور وهضبة أَهَيْذُوم ووادي حلّوبَة وغساسة (إغْساسن).

وعلى الرغم من بعد بني بوگافر النسبي عن نقطة حدود فرخانة، فإن العلاقات التجارية وما كان لبعض البوگافريين من أراض فلاحية بها، علاوة على وجود قيادة عسكرية بها متمركزة في قصبة جنادة، جعل محمد بن العربي البوگافري غير بعيد عن جميع المشاكل التي ما فتئت تلك الحدود تثيرها في وجه القلعيين.

ومن أكثر مشاكل الحدود أهمية بالنسبة لبني بوگافر على عهد القائد محمد بن العربي ما رددته رسائل متبادلة بين حاكم مليلة والنائب السلطاني محمد برگاش، وبين هذا الأخير والحسن الأول ومراسلات كبير المحلة بقلعية، سواء الصادرة عنه أو الواصلة إليه وإلى عمال قلعية وأمنائها. بدأ المشكل بفرار أحد مساجين مليلة الإسبان إلى محمد بن العربي، وحينما امتنع قائد بني بوگافر عن رده، عمد حاكم مليلة إلى القبض على البوگافريين الداخلين إلى مليلة، ومن جملتهم أخو القائد. وكان هذا كافيا لإثارة محمد بن العربي ودفعه إلى إعلان الجهاد ضد الإسبان في سوق ثلاثاء بني بوگافر متوعدا كل من رد مسجونا، أو صادف نصرانيا بالحدود ولم يقتله، بالقتل ومصادرة أمواله.

وإذا كان السلطان قد تمكن من كبح جماح البوگافري، نتيجة إلحاحه على قائد إدالة الحدود وكبير المحلة بها آنذاك الطالب حميدة الشرگي، فإن عدم العثور على الإسباني الفار ظل معلقا ما بين محرم ورجب 1300/نونبر 1882 ـ ماي 1883 بعد أن أكد قائد بني بوگافر على فراره مرة إلى ناحية

سوس وأخرى إلى فاس. ولم يُنس المسألة سوى تفاقم مشكل حوادث الحدود على يد بني شكر ومزوجة هذه المرة. مما سياتي في مكانه.

- متروك محمد أُحَمُّ الفكلاني : جرت عادة المخزن محاسبة العمال والأمناء المتوفين منهم أو المعزولين عن السلطة على أملاكهم التي اكتسبوها خلال مدة حكمهم. ونجد المثال مما يهم الموضوع فيما تركه أمين قلعية محمد بن حمّ الفكلاني. فحينما عزل قبل 5 شوال 1881/1299 بعث السلطان كبيرمحلته الطالب حميدة الشجعي، لبيع ما تم جمعه من أملاكه والبحث عن الباقي وجمعه و إحصاء ما كان بذمته من دين.

- خلاف محمد بن العربي مع أمين بني بوگافر الحاج محمد العادگ البوگافري حسبما رددته رسالة 26 رجب 2/1300 يونيه 1883 من احتفاظ القائد بستمائة ريال المدفوعة إليه من طرف القبيلة، مما كان عليها من دين محمد أحمّ الفكلاني. وإثر رجوعه من زيارة السلطان بفاس، تلقى في 13 رمضان عام 1300 / 19 يوليوز 1883 رسالة سلطانية متضمنة لشكوى بني سعيد باسم قائدها محمد أقشيش السعيدي من اعتراض البوگافريين طريق تجار بني سعيد، ونهب مال قاضيها أحمد زرّو الزّيزاوي. وكان المراد بذلك الإشارة إلى الملتفين حول الأمين محمد العادگ، بدليل معارضته لكل محاولة للمس بهم. واشتد النزاع حينماوفق القائد للقبض على بعضهم. وتحيّن الأمين فرصة انعقاد سوق الثلاثاء الأسبوعي فأوعز إلى رجاله بالقبض على أتباع محمد بن العربي، مما أدى إلى القتال و"كسر السوق" كما يقال.

ويظهر أن قضاة قلعية وأمناءها، وعلى رأسهم الأمين ميمون بن المختار المزوجي، بمرافقة أعيان قلعية، توجهوا ثانية إلى بني بوگافر، وتوصلوا إلى تحديد شروط الصلح وتهدئة الوضع، إلا أن الهدنة لم تكتمل بسبب ترصد محمد ابن العربي لرجال الأمين والقبض عليهم، وبذلك تجددت الفتنة، وتقدمت جماعة من المناهضين لقائد بني بوگافر واعتصمت بضريح الولي سيدي ورياش المقابل لجنادة فرخانة، مصممة العزم على تلبية رغبة القبيلة بعزل محمد ابن العربي وتولية المختار ألغم، قائد فرقة جواوة المجاورة لها، وعلى استعداد لتقديم ألف ريال لقاء ذلك. وبيدهم إشهاد القبيلة تزكية لتلك الرغبة. كان ذلك في 2 رجب 28/1301 أبريل 1884.

ولم يحسم النزاع بين الطرفين حتى بعد أن قبض بنو بوگافر على محمد بن العربي ومن كان معه في شوال عام 1302/يوليوز - غشت 1885. إذ نجد في رسالة سلطانية موجهة إليه بتاريخ 22 رجب 26/1303 أبريل 1886 فيها تنبيه وإلحاح لمضاعفة الحراسة على مرسى سيدي مسعود الغساسي، ومنع ما كان يصل إليه من تجارة التهريب.

وثائق قسم المخطوطات بتطوان ؛ وثائق خ. ح ؛ كنانيش خ. ح. 12/353 ؛ 201/153 ؛ 212/351 ؛ 109.96.78/348 ؛ *وثائق خاصة،* الهادين ؛ الطويلي ؛ *ضابط الأمور الوطنية بالمنطقة الخليفية*، 99.

M. Nehlil, *Lettres Chérifiennes*, N° LXIII, Paris, 1915.

البوگافري، محمد بن محمد العادگ، أمين بني بوگافر بعد أخيه عمر، لم يظهر في الوثائق المخزنية إلا في 7 ربيع الثاني عام 1/1307 دجنبر 1889 بمناسبة توقيعه للمراسلة المشتركة الصادرة عن أمناء قبيلة قلعية الذين كانوا في رفقة والده، باستثناء الأمين الحاج محمد المحرق البويفروري المتوفى قبل تلك السنة. وتنص المراسلة على تقييد الأمناء ما كان بذمة قائد إدالة قلعية مبارك بن الطاهر الرحماني من نتاج الأرض المخزنية المحروثة ببلاد قصبة سلوان.

ويمكن متابعة أخبار محمد بن محمد العادگ منذ تلك السنة إلى غاية سنة 1901/1319 ليتضح لنا أن المهام التي شارك فيها أمناء وقته لم تختلف عما سردناه عن والده، لتشابه مشاكل ذلك العصر واستمراريتها. ومن أجلّ تلك المهمات ما انتدب إليه للمشاركة في حلّ معضلة الحدود مع مليلة.

لم يكن مشكل إرساء الحدود مع المدينة المحتلة قد انتهى، بما كان يتطلبه من وضع العلامات، بدءاً من نقطة الحدود الحالية ببني انصار، المعروفة آنذاك بدرع الزيات، ومرورا بجوار قبة سيدي ورياش بفرخانة، لتتجه نحو برج تفرَست بجوار الساحل من أرض بني شكر. ففي رمضان عام 1308/أبريل - ماي 1891، كان رسم تلك الحدود في مرحلته الأخيرة. وفي ذي القعدة من تلك السنة اكتشف أهل قلعية محاولة غش الإسبان في الرسم، فكانت المناسبة التي طالب فيها السلطان نائبه بطنجة محمد برگاش بإخبار القنصل الإسباني بذلك. وحينما استدعى السلطان للبحث والمعاينة عمال قلعية وأمناءها وقضاتها وأشياخها، إلى جانب بعض عمال الريف وقضاته، تبين أن حاكم مليلة اختلس من تلك الحدود ما مقداره مائتي متر. وهذا ما أوضحه الأمناء في مراسلاتهم إلى الحسن الأول.

ومما وفق فيه محمد بن محمد العادگ، دون غيره ما حققه لفرقته بني بوحوا من رفع حيف سوء توزيع الواجبات المخزنية المفروضة على فرق بني بوگافر الثلاث. ومعلوم أن فرقة بني بوحوا هي أصغرها. إذ كان عدد رجالها آنذاك مائة نسمة، بالمقارنة مع فرقتي إحَبْصاتَن (600 ن) وإمهياتن (400 ن). وكانت العادة قبل ذلك توزيع المفروض من تلك الواجبات بالتساوي على الفرق الثلاث، وعلى من كان بها من الأغنياء والفقراء على السواء.

ففي 14 شعبان عام 14/1309 مارس 1892 كاتب السلطان في هذا الشأن مقترحا توزيع الكلف على عدد الرؤوس. ووصل الجواب السلطاني إلى عامل بني بوگافر بإجراء الواجبات على مقتضى طلب الأمين.

ثم اختفت عنا أخبار محمد بن محمد العادگ منذ عام 1891/1309.

وثائق خ. ح ؛ كنانيش خ. ح، 657 / 109 . 110 ؛ 1/409.

حسن الفكيكي